

اقتصاد

فوق الطاولة

بخصوص «أصل المشكلة»

علي محمود هاشم

سيكون على التجار الإصغاء جيداً لما قاله شيخهم: «التاجر النظامي» لا يخشى عودة الجمارك إلى ممارسة عملها الطبيعي في مكافحة التهريب.

«التاجر المهرب» أو «المهرب التاجر» هو فقط من يتكلم الخوف جراء استنطاق الحكومة قبل أقوال الشفق الأخير للاقتصاد الوطني الراخ تحت حصار وتهريب واستيراد..

وزير المالية، خلال اجتماعه ب«نخبتنا» التجارية الوطنية الشهر الماضي، أوما بسياسته إلى البعض: أنتم مهربون!!.. وبالطبع، فلم يمتنع هؤلاء عن الاستمرار بتصنيف أنفسهم «كخبة» لها مطالبها وجهات نظرها حيال صمود الاقتصاد والإدارة الكفؤة والعدالة والحكمة ونجاعة النظام الضريبي.. وأيضاً: أصول مكافحة التهريب!

على اعتبارها «شأناً اقتصادياً»، لطلما حظيت مكافحة التهريب بوجهة نظر خاصة بين أوساط «نخبتنا» التجارية، خلال الأشهر الأخيرة، ومع وصول المهربات إلى تخوم بعيدة، ماذا لو استيقظنا غداً -مثلاً- على كارثة استهلاك تلاميذ مدارسنا لبعض السلع المهربة الفاسدة المنتشرة في «بوفياتها» الصغيرة..

«صحة الأطفال» ليست «شأناً اقتصادياً»، تجارنا مصررون على إدارة «أذن العين» لما بين سطور حديث شيخهم، ولذلك لا يزال بعضهم يجاليل في التهريب باعتباره «شأناً اقتصادياً» يتوجب بمكافحته الذهاب إلى «أصل المشكلة»، قال أحدهم مؤخراً إن «التهريب سببه منع استيراد بعض المواد.. أو للتهرب من دفع رسوم استيرادها المرتفعة».. ليصل إلى الخاتمة المعهودة: «لا بد من فتح الاستيراد» على مصراعيه.. ولا بد من «تخفيف الرسوم الجمركية (ك) تخفيض سعر المواد المستوردة (ك)» تستطيع منافسة السلع المهربة؟!!

لنتناول إذا «أصل المشكلة» الحقيقية كما يطالب تجارنا.. الحديث الممل السابق، وما يستطيعته من محاولة استيراد مساندة المستهلكين عبر نس سموم «التضخم» في دسم «وفرة السلع»، يمكن اختصاره ب«وصفة خفر وتزليل» لاستمرار مناشير «التجار» المتلفعة لابتلاع الاقتصاد الوطني ومعه المستهلكين، نهائياً وإياباً!..

يتشارك التهريب والاستيراد بما يكرسانه من آثار تضخم عميقة يدفع المستهلكين ثمنها في النهاية، فيما يراكم التجار «المهربون» والنظاميون والمخطلون»، حصصاً غير مسبوقه من الأرباح الكلية تتناسب طردأ مع كل قفزة تضخمية.

إذا كانت كتلة المهربات المعلنه في سورية من تركيا تحوم حول ٢ مليار دولار سنوياً، فهذا يعني أن مهربات بنحو ٦ ملايين دولار يومياً تقد إلينا من موانئ تركيا الجافة في مدينة سراقب بريف إدلب، «وهذا خطر أمني» يضاف إلى خطر اقتصادي يكثف ميزان وارداتنا القابع عند ٢٠ مليون دولار يومياً وفق بيانات ٢٠١٨، وبإضافة نسبة تهريب محتملة من دول أخرى كليبنا والأردن، فقد يتساقط المبلغ حيطان ٣٠ مليون دولار تخرج يومياً عبر حدودنا! هل هذا اقتصاد خال من «أصل المشكلة» قياساً بميزان صادراتنا «السري» الذي لا يبرح عتبة ٢ مليون دولار يومياً؟!.. وإذا فرضنا جدلاً أنه كذلك، فكم سيصمد؟

في الواقع، حان الوقت كي يغيار التجار أطروحاتهم اللطيفة: «دعونا نعمل.. دعونا نستورد.. وإلا فالتهريب»، فبطبيعة الحال، للاستيراد المنفذ، كما للتهريب، طريق واحد يمر فوق جسد الإنتاج واليرة الوطنيين، ومعنى أبق، فكلاهما يمثلان رمق السواد الأعظم من المستهلكين، وقد أن الأوان لأن يفهم التجار بأن «شيخ المستهلكين» الحكومي لم يعد له طاقة للسماح لهم بالتهرب فوق جسد الاقتصاد الوطني والمستهلكين وقدره الحكومة على الأيفة بالزاماتها الأساسية، فقط، لأن تجارنا يتلهفون لاستيراد «الرموش المستعارة والمزقات المتنوعة» وأشياء أخرى.. ممنوعة من الاستيراد حالياً!

بالتجربة العملية، ليس لعاقل أن يتوقع اندفاع التجار إلى التوزيع الخيري لأنوية الأمراض المزمنة على عموم محتاجيها، ولا السلع الأساسية حين يفك الاستيراد المنفذ (أو التهريب) بقدرة الدولة على توفيرها بأسعار ممتكة، ولا له أن ينظّر منهم توزيع رواتب ملايين العاطلين عن العمل والاستهلاك حين تغلق المنشآت الوطنية أبوابها جراء فحص استيرادهم أو تهريبهم؟!!

في الواقع، هم قالوا سلفاً ما قد يفعلونه: بدءاً من تهريب الجماعي من دفع الضرائب، بل ونهاب بعضهم إلى ابتلاع موظفين لهم من لدن المؤسسة الضريبية لترتيب السطو «النخبوي» على الأموال العامة، مروراً بميوهم الجاحمة إلى الاحتكار، بما في ذلك حربهم الشعواء لمنع القطاع العام عن شراء «ال١٥%» من مستوردااتهم من السلع الأساسية، وصولاً إلى «تشردهم» حتى حدود الاختناق وانقلاهم «أخوة في العمل»، إبان الطلب إليهم تسجيل عاملين «أثنين فقط، في التأمينات الاجتماعية»!..

على التجار الإصغاء جيداً لشيخهم لأنه يتوخى مصلحتنا المشتركة «تجاراً ومستهلكين» على المدى المنظور، وكبدائية، قد يجدر بهم تقليص دوايمهم أفكارهم الريئية ومناشيرهم السننته، والتخلص من قوايمسهم الرخوة التي يستقون منها ومضاتهم حول «أصل المشاكل»، لأن بعضهم جزء من «أمهات المشاكل» التي يعانينا الاقتصاد الوطني.

رد

«الصناعة»: الوضع الفني لوحدات التبريد كان سيئاً وثمة معالجه

إشارة إلى المقال المنشور في صحيفتكم بتاريخ ٢٠١٩/٢/٧ بعددها رقم ٣٠٨٥ تحت عنوان: «مديرية الغذائية تشكو: وضع ألبان دمشق منز لدرجة وجود جردان وجميع خطوطها معروضة للتشراكة مع الخاص»، نرفق لكم رد مدير عام المؤسسة العامة للصناعات الغذائية على المقال المذكور أعلاه مبينة بأن:

كل ما نسب من كلام على لساني مع الصحفية هناء غانم غير صحيح وإن ما ذكر في المقال كان رداً مني على مداخلة عضو في المؤتمر وهو عامل لدى شركة ألبان دمشق وبحضور رئيس المؤتمر النقابي مختار على وقد أجبته بأن ذلك كان منذ ثلاثة أشهر عندما كانت وحدة التبريد مستثمرة من قبل القطاع الخاص وتمت المعالجة في وقتها، حيث تعمل الشركة الآن بشكل صحيح، ويمكن الكشف عن الواقع الحقيقي والتقييم بشكل موضوعي. ونؤكد أن الوضع الفني لوحدات التبريد كان سيئاً منذ أشهر وتمت معالجته بشكل كامل كما أننا عهدنا بصحيفة «الوطن» المصدقية في تناول الحقائق والوقائع وخاصة مايتعلق بالتصريحات الرسمية.

شاكرين تعاونكم الدائم لما فيه خدمة الوطن والمواطن

مديرة المكتب الصحفي والمتابعة
رشا محمد داوود

علي له «الوطن»: إطلاق قرض سيريا كارد بعشرة أضعاف الراتب وفائدة ١ بالمائة شهرياً «العقاري» يرفع سقف القرض الإنمائي حتى ١٠٠ مليون ليرة للشركات و ٥٠ مليوناً للأفراد

عبد الهادي شباط

بدأ مدير عام المصرف العقاري مدين علي حديثه له «الوطن»، بالتأكيد أن ملف القروض المتعتره هو ملف قديم في المصرف ويعود إلى سنوات طويلة وأن معظم النتائج التي أسفرت عن هذا الملف هي تراكمية، وأنه تم العمل على الكثير من المعالجات لهذا الملف خلال السنوات الماضية.

وكشف عن الموافقة أمس على رفع سقف القروض الإنمائية لدى المصرف لتصبح ١٠٠ مليون للشركات و ٥٠ مليوناً للأفراد حيث تشمل قروض الأفراد أصحاب المهن من أطباء ومهندسين ومكاتب هندسية وغيرهم من أصحاب الحرف المختلفة.

كما كشف المدير العام عن إعادة إطلاق وتفعيل العمل بقروض الطاقة (سيريا كارد) سابقاً بمعدل ١٠ أضعاف الأجر الشهري للعاملين والموظفين المولمته وراتبهم لدى المصرف ويحصلون بطاقات صرفا ويمعدل فائدة ١٪ شهرياً، مبيناً أن هذا القرض يمثل منتجاً مصرفياً مهماً ويلبي طلبات شريحة واسعة من العاملين في الجهات المولمته وراتبهم ضمن شروط ميسرة وسهلة وسرعة في الحصول عليه.

وفي التوسع مع المدير العام للحديث عن أرقام ومؤشرات عمل المصرف مؤخراً بين أنه نتجبة الزيادة في عدد عمليات الجدولة وتمتازية للقرض المتعتره وغير المتعتره، تحولت ميزانية البنك إلى رابحة خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠١٨، وحقق البنك ربحاً إجمالياً بلغ نحو (٢٠٠٣) مليار ليرة بعد إطفاء خسائر بمقدار (٣٩٢) مليون ل. س ما يعني أن الأرباح الإجمالية المحققة بلغت (٢٤٤٥) مليار ليرة.

وأوضح أن الأرباح التي حققها البنك خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام الماضي أسهمت في رفع رأسمال البنك العالم إلى نحو ٤,٤٧٩ مليارات ليرة

وهاء جديد

في إطار تعزيز علاقات التعاون والتبادل التجاري بين سورية وروسيا عقد في غرفة تجارة دمشق لقاء مع وفد حزب روسيا الموحد ليبحث آفاق مساهمة شركة (باراديفغا) في الدفاع عن أصول ومصالح رجال الأعمال السوريين في الخارج وتمحورت معظم المداخلات حول إيجاد صيغة مشتركة لتطوير التعاون التجاري المشترك بين الجانبين وإيجاد حلول منطقيه لكل العقبات التي تعترض مسيرة الارتقاء بالعلاقات التجارية بين سورية وروسيا.

رئيس غرفة تجارة دمشق غسان القلاع أكد خلال اللقاء المشترك أن غرفة تجارة



وإذا ما أضفنا إليه ٨٣٠ مليوناً تم تشكيلها كاحتياطي مخاطر، فإن رأس المال الإجمالي يصبح ٥,٢ مليارات ليرة وهو ما أسهم في رفع سقف الإقراض للمقترض الواحد من ٨٠٠ مليون، إلى حدود ١,٤ مليار ليرة سورية، أي بزيادة مقدارها ٦٠٠ مليون ليرة ٢٥ بالمائة من رأس المال الخاص.

إضافة إلى تسهيل عمليات الجدولة والتسوية للقرض الكبيرة، حيث لم يعد يحتاج البنك العقاري إلى استثناءات من بعض القوانين والقرارات التي تنقص ضرورة الالتزام بمؤشرات ومعايير معينة والتي تصدر عن مؤسسات وإدارات أخرى، ما دامت شروط الجدولة ومتطلباتها ضمن حدود صلاحيات البنك العقاري لجميع القروض من دون استثناء.

وبين المدير العام أن المصرف يعمل على العديد من الإجراءات والتدابير لتطوير الأداء ورفع مستوى نشاط البنك حيث يسعى إلى التوسع الأفقي عبر

دمشق على أتم الاستعداد للتعاون مع الجانب الروسي لأن بين الجانبين السوري والروسي روابط قديمة تعود إلى سنتينيات القرن الماضي، مبيناً أن الشعب السوري لا يئسى ووقوف روسيا إلى جانبه.

وبين القلاع أن سورية في مرحلة إعادة الإعمار بحاجة لمساعدة الجانب الروسي في كل المجالات، مشيراً إلى ضرورة مساعدة روسيا لسورية وتعاونها معها في مجال الثروة الكامنة في باطن الأرض من نطز وفوسفات وغاز.

وطالب القلاع بأن تكون وسائل النقل عبر الموانئ السورية والروسية مباشرة وليس عبر موانئ وسيطة، إضافة إلى تسديد قيم البضاعة مباشرة بموجب

اتفاق يتم بين البلدين وليس عبر شركات وسيطة، وتسهيل الزيارات بين البلدين حتى يزداد التواصل بين القطاع الخاص في الجانبين.

أولوياتنا إقامة علاقات تواصل

من جهة أكد نائب رئيس الجانب الروسي في لجنة التعامل الحزبي بين حزب البعث العربي الاشتراكي وحزب روسيا الموحد سيرغي ستوفيون أن أولوياتنا إقامة علاقات التواصل الاقتصادي بين البلدين، ونحننا في إطار هذا العمل في توقيع اتفاقيات تعاون اقتصادي وتجاري واجتماعي بين حصص وسيبيريا وطرطوس، مبيناً أن روسيا

مدير نقل الكهرباء له «الوطن»: زيادة مراكز التحويل في دمشق وريفها لتخفيف الأعطال

قصي أحمد الحمود



صرّح مدير المؤسسة العامة لنقل الكهرباء فواز الظاهر له «الوطن» بأن الوزارة انتهت من تنفيذ مشروع خط التوترات الـ ٦٦ كيلو فولت الممتد من مدينة سلح إلى مصيف بتكلفة ٢,٥ مليار ليرة سورية، ويطول يصل إلى ٢٥ كيلومتراً، مبيناً أن الخط الجديد تم ربطه مع محطة تحويل سلح ضمن مسافة طويلة تنقسم إلى قسمين الأول هوائي و يبلغ طوله ١٨ كيلومتراً، أما القسم الثاني فهو أرضي و يبلغ طوله ٦ كيلومتراً.

وأكد أهمية المشروع لأنه يشكل خط تغذية جديداً لمدينة مصيف يسهم في تحسين واقع الكهرباء فيها وكما خفف من ظاهرة التقنين القسري التي كانت تعيبتها المدينة وريفها مسبقاً.

وأشار الظاهر إلى أن المؤسسة مستمرة أيضاً بعملها في التوسع في زيادة عدد مراكز التحويل في مناطق دمشق وريفها، مبيناً أنه تم تركيب محطة كهربائية ٢٠/٦٦ كيلو فولت أمبير إضافية في محطة دير عطية بريف دمشق منذ يومين بتكلفة ٥٠٠ مليون ليرة سورية وباستطاعة ٢٠ ميغا فولت أمبير في الخدمة نظراً لزيادة الضغط على المحطة وزيادة الكفاءة السكنية في المناطق المستفيدة منها.

وأوضح أن ورشات التنفيذ والتشغيل في المؤسسة قامت بإجراء صيانة كاملة لمحطة دير عطية وذلك بجهد مزدوج باتجاهين تمحور أولهما بالعمل على إجراء صيانة شاملة للمحطة القديمة ٢٠/٦٦ كيلو فولت أمبير باستطاعة ٢٠ ميغا، والتي خرجت عن الخدمة منذ ثلاثة أيام بسبب عطل فني طارئ على المحطة وتمت إعادتها مباشرة إلى العمل، وفي المحور الثاني تمت إضافة محطة جديدة ٢٠/٦٦ كيلو فولت أمبير باستطاعة ٢٠ ميغا إضافية، لتصبح



الوصول إلى مختلف المناطق والتجمعات السكانية، بهدف تسهيل عملية وصول الخدمات التي يقدمها المصرف حيث يتم التوجه نحو فتح مكاتب وفروع في مختلف المحافظات والمناطق (فرع في جرمانا ومكتب في سلمية والسقيلية ومكتب في القدموس ومكتب في الصفصفاة ومكتب في الناصرة بحمص..)، وقد تم فتح مكتب في كلية الآداب في جامعة دمشق، إضافة إلى تحديث البنية التكنولوجية والكادر الفني لدى المصرف عبر جملة من الإجراءات والتدابير أهمها طلب فرز مجموعة من المهندسين لمصلحة البنك، حيث يحتاج المصرف إلى نحو ٣٠ مهندساً من مختلف الاختصاصات، وتحديداً في الهندسة المعلوماتية والتقنية والهندسة المدنية.

ولفت إلى أن المصرف يعمل على إبرام عقد لتوريد ١٠٠ صراف حديث وتوقيع عقد لتوريد حاسبات. وقد تم استلامها وأصبحت الآن قيد الاستلام وأبزم البنك عدة عقود لتوريد عدادات نقد وكاميرات وطابعات نظلية ودفترية وتجهيزات تقنية وفنية أخرى إضافة إلى تشكيل لجنتين منفصلتين ويتوقيت مختلف، لدراسة وتقييم واقع النظام التكنولوجي في المصرف، وذلك كخطوة لإعداد دفتر شروط فني جديد، يصف بالشمولية والحداثة، يلي طموح البنك، لجهة ما يتعلق بتطوير النظام المصرفي، سواء كان عن طريق الاستبدال أم الترقية، علماً أن خيار الترقية يعد من حيث المبدأ وفي ضوء الظروف الراهمة والمخاطر المحتملة، من الخيارات الأفضل للبنك، وذلك بحسب التقييم المعد من اللجان الفنية والتقنية الدارسة والقيمة للنظام المصرفي إضافة إلى تطوير نظام العمليات المصرفية واعداد خطة إعلان وتسويق عن طريق موقع البنك ووسائل التواصل الاجتماعي لأهم المنتجات التي يقدمها البنك وأهم القروض وشروط الإقراض والضوابط الناظمة لذلك.

القلاع: المطلوب تسهيل الزيارات بين البلدين لزيادة التواصل بين القطاع الخاص في الجانبين وفد روسي في غرفة تجارة دمشق لتعزيز التبادل التجاري بين البلدين

ستوفيون: أولوياتنا إقامة علاقات متبادلة بين البلدين ونحننا في توقيع اتفاقيات اقتصادية وتجارية واجتماعية

التجهيزات والمعدات المعاصرة في مجال الاتصالات والتقنيات.

إقبال قوي للتبادل

التجاري المشترك

وبالتوازي بين عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق عمران البردان أنه حضر العديد من المؤتمرات والمليقيات بين الجانبين، وأن هناك إقبلاً قوياً من الجانبين للتبادل والتعاون التجاري المشترك.

من جانبه بين عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق وائل الحوش أنشأ حالياً تتصل مع عدة بنوك روسية لإنشاء بنوك روسية سورية مشتركة بين البلدين.

شعب له «الوطن»: الفروج التركي يهدد صحة المواطنين.. وانخفاض الأسعار قريباً

علي محمود سليمان

صرّح معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال الدين شعب له «الوطن»، بأن لا علاقة لانقطاع الفروج التركي المهرب من الأسواق في الارتفاع الحاصل حالياً لأسعار الفروج في الأسواق.

وبين أن مديريات التجارة الداخلية في المحافظات وبالتعاون مع الجمارك العامة كثفت دورياتها على الأسواق حتى منعت بشكل شبه كامل دخول الفروج التركي المهرب، نظراً لأنه غير مراقب صحياً، ويهدد سلامة الأمن الغذائي للمواطن، إضافة إلى آثاره الاقتصادية السلبية الأخرى.

ولفت شعب إلى أن الارتفاع الحالي الذي تشهده أسعار الفروج يعود لزيادة نفقات التدفئة والأوبية ومستلزمات التربية وارتفاع تكلفة تربية الصوص خلال فصل الشتاء، إضافة إلى خروج عدد من منتجي البانعي الفروج من السوق خلال الأشهر الماضية، حيث كان بعض مربي الفروج يبيعونه بخسارة وفق ما ورد إلى الوزارة من بيانات، فكان الكيلو غرام الواحد من الفروج يكلف ٦٥٠ ليرة سورية ويبيع بـ ٥٥٠ ليرة سورية، ونتيجة خروج هذا العدد من المربين فقد انخفض عرض المادة في الأسواق، ما تسبب بزيادة الطلب وأدى بالنتيجة إلى ارتفاع سعر هذه المادة.

وأوضح شعب أن هناك لجنة تعكف حالياً على وضع آلية تضمن دعم عودة من تركوا سوق العمل من مربي الدواجن وتفعيل وتنشيط عملية الإنتاج لتغطية احتياجات السوق من هذه المادة، وذلك بالتعاون مع وزارة الزراعة، ما يسهم في انخفاض أسعار الفروج خلال الشهر القادم، حيث أن هناك أفواجا جديدة من الفروج تربى حالياً، ويتوقع أن تدخل الأسواق خلال ١٥ يوماً بالتزامن مع انتهاء موجة البرد.

يذكر أن نشرات أسعار البيض والفروج تصدر من مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالمحافظات بعد قيامها بدراسة واقع أسعار تكاليف الإنتاج الحقيقية لمادتي البيض والفروج ولحظ أجور النقل في الظروف الحالية ما يحقق مصلحة المنتج والمستهلك بالتنسيق مع فرع (المؤسسة العامة للدواجن، لجنة مربي الدواجن، السورية للتجارة، المكتب التنفيذي بالمحافظة).

استطاعة المحطة الكلية ٤٠ ميغا. ولفتم إلى أن هدف المؤسسة من هذا التوسع هو زيادة استقرار وضع الشبكة والتخفيف من الأعطال والاختناقات الكهربائية في المنطقة، مشيراً إلى أن المحولة المركبة سوف تغذي مناطق دير عطية وقارة وحميرة وجراجير وجامعة القلمون.

وبين أنه تم تكبير محولة كهرباء القطيفة ورفع استطاعتها من ٢٠ ميغا إلى ٣٠ ميغا بهدف معالجة الاختناقات الموجودة في المنطقة والتخفيف من الضغط على المحولة الأولى الموجودة أيضاً.

وأشار الظاهر إلى أن جميع الإصلاحات والتوسعات التي تمت خلال الفترة الماضية هي بخيرات وطنية محلية أنجزت ما هو مطلوب منها بفترة زمنية محددة وسريعة. وفي سياق متصل، انتهت المؤسسة العامة